سيد عباس هاشم

أمريكا... خيبت ظنهم

بعد أكثر من خمسين عاماً من دعم الأنظمة الديكتاتورية الاستبدادية في العالم الثالث، وبعد سنوات من أحداث ١١ سبتمبر، فاجأت الإدارة الأمريكية بزعامة بوش الابن دول العالم قبل عدّة سنوات بمشروع أسمته «مشروع الشرق الوسط الكبير». ولكن بعد عدة سنوات، تغيّر الاسم إلى «مشروع الشرق الأوسط الجديد»، فما الذي تغيّر؟

حين ظهر مشروع الشرق الأوسط الكبير، وظهر معه منتدى المستقبل الذي رعته الدول الثماني المتقدمة، صفّق له طويلاً الكثير من المثقفين في بلاد العالم الثالث، وعجز عن معارضتهم المناوئون للسياسة الاميركية. أمل الخلاص من الاستبداد السياسي للأنظمة الحاكمة، دفع الكثير من المثقفين بإبعاد نفسه عن مهاجمة حتى دويلة «إسرائيل»، فالمشروع يشمل الشرق الأوسط كله بما فيه هذه الدويلة اللقيطة. ولكون الأمل كان معقوداً على هذا المشروع، أصبح مرفوضاً التطاول على السياسة الأمريكية، وتركها وشأنها مع الدول المعارضة لها، والمارقة عن سياستها. حتى مساوئ المشروع أصبحت مكاسب وحسنات ما دامت ستحقق المعجزة التي انتظرتها شعوب المنطقة أكثر من ١٥٠ عاماً منذ بزوغ عهد الاستعمار في القرن الثامن عشر.

بل عولمة الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي حذّر من عواقبها كبار المفكرين، أصبحت مقبولة ويتم الترويج لها – وهماً – كمدخل ومقدّمة لمستقبل يخفف الاستبداد السياسي القائم. وهذا الوهم قائم على محاولة محاكاة البدايات التي أطاحت بالنظام الإقطاعي في أوروبا، وجاءت باقتصاد السوق الحر (الرأسمالية)، فظهرت الطبقة البرجوازية الثرية، فكان ثرائها سببا لتقلص دور الاقطاعيين السياسي الذي انهار في نهاية المطاف. وهي محاولة في غير محلها، خصوصاً مع إدراك الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث للمآرب من وراء تشجيع الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي التي يحث عليها بعض المثقفين، الذين ضاقوا ذرعاً بالاستبداد، فقبلوا مشروع الشرق الأوسط الكبير كحزمة واحدة، وأصدر بعضهم بيانات تحدد موقفهم الإيجابي من المشروع.

بعض الاقتصاديين ساهموا في الترويج لمثل هذه العولمة للنظام الرأسمالي الجديد (الليبرالية الاقتصادية الجديدة) من المنطلقات نفسها، مع قصورهم الكبير على مستوى إدراك العمق التاريخي والأبعاد الفكرية، ولا يعرفون سوى أن الغرب متطور اقتصادياً، ولا مخرج من شرنقة التخلف واللحاق به، سوى القبول بما يتحفنا به بعض الخبراء الغربيين. إن الحركة الاميركية لإصلاح الأنظمة السياسية، خلقت زوبعة وتجاذبات ثقافية حاولت تغيير القناعات للتوائم مع الفهم الأميركي للديمقراطية الرأسمالية، حتى ان بعض المثقفين (السطحيين) المحسوبين على التيار الإسلامي، حاول ترويج الثقافة الجديدة، ولكن ليس من المنطلق الغربي نفسه القائم على فصل الدين عن السياسة، بل حاول إسباغ قدسية دينية على ما أسماه ثقافة الديمقراطية والحرية، حين حاول الكشف عن عمق ديني إسلامي لتلك الثقافة المبشر بها ضمن حزمة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

طبعا لو كانت أميركا جادة في ما أعلنته من أهداف، على رأسها الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، لقلبت الطاولة على كل المستويات، بما فيها المستوى الثقافي الذي حتماً سيتأثر بالتغييرات السياسية ولو بشكل مؤقت وربما طويل الأمد أيضاً، وستتأثر شعوب المنطقة بالموقف الأميركي ومن ثم بالثقافة الأميركية. فحين ظهر مشروع الشرق الأوسط الكبير، انتشرت بين بعض الإسلاميين التوّاقين للتخلص من استبداد الأنظمة السياسية الجاثمة على صدور الأمة، مفاهيم التعددية الفكرية وثقافة قبول الآخر ..الخ. غير أن الأحداث أثبتت أن الهم كان اقتصادياً بالدرجة الأولى، فهناك أزمة قادمة، وعولمة الليبرالية الجديدة اقتصادياً سيحول دون الوقوع فيها. الولايات المتحدة تعرف أن السبيل لبقائها متربعة على عرش العالم والقطبية الواحدة، يتطلب منها البقاء قوية اقتصادياً، حتى يمكنها الاستمرار في تغذية قوتها العسكرية وفرض شروطها السياسية في علاقاتها مع دول العالم، وإبقاء قواعدها العسكرية في الخارج، وإرهاب الدول المارقة عن سياستها واستراتيجيتها. لهذا لا تخيف أميركا التجارب الروسية، ولا تسيير طلعات القاذفات الاستراتيجية العابرة للقارات، فأميركا تعلم جيداً قصر نفس الاقتصاد الروسي العاجز عن تغذية التحركات العسكرية.

لقد كانت أميركا في طريقها لجعل العراق نموذجاً ديمقراطياً يحتذى به، ولكن في مقابل إدماجه في الاقتصاد الأميركي والسيطرة على إمكاناته. ولو نجحت أميركا في هذا المسعى، لكان احتمال حدوث تغيير جذري على المستوى الثقافي في شعوب دول المنطقة غير مستبعد، وهو المفتاح الذي يضمن تحقيق المصالح الاقتصادية الأميركية على مدى بعيد. كان الأمريكان يتوقعون ان يسجد العراقيون لهم شكرا على تخليصهم من صدّام، ولكن كان هناك من لهم بالمرصاد، فنزلت الألوف من العراقيين الموجودين في الخارج وبالذات إيران، وصُدم الأمريكان بالشعار الذي كانت الجماهير تترنم به وترقص رقصة الهوسة العراقية على أنغامه «لا أمريكا ولا صدّام..نعم نعم للإسلام»، فكان ذلك صدمة حطمت الحلم الأمريكي بتغيير ثقافي عميق يستهدف دور الإسلام الحقيقي.

فشل أميركا في العراق، جعلها تستبدل وسائلها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية نفسها، فقفلت ناكصة على عقبيها، والتجأت مرة أخرى لسياسة دعم الأنظمة الاستبدادية والتي قبلت بالجزء الأهم من المشروع الأميركي، وهو الجزء المتعلق بنشر الحرية الاقتصادية متمثلة هذه المرة في الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي بدأتها مارغريت تاتشر ورونالد ريغان في بداية الثمانينات، والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفقاً للرؤية الجديدة، وفتح الأسواق أمام الشركات متعددة الجنسيات، ورفع الحماية الأبوية عن الإنتاج الوطني، وعن العمالة الوطنية، وفتح البورصات وأسواق الأسهم وجميع أنواع النشاط الاقتصادي المحلي أمام رأس المال الأجنبي.

وهكذا تم إهمال الإصلاح السياسي ودمقرطة الأنظمة القائمة، والتركيز فقط على حرية التجارة الدولية، والحرية الاقتصادية، بل اعتبار الرأسمالية المحلية المقربة من الطغم الحاكمة، الطريق الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية. الولايات المتحدة غيّرت أساليبها فقط، ولكن الأهداف واحدة، فقد أهملت نتيجة اليأس، الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية ، وهكذا فشلت أمريكا في إحداث تأثير على المستوى الثقافي في لشعوب المنطقة، والذي لو حصل لأمكنها من تحقيق أهدافها على المدى البعيد، وضمن لها استدامة حفظ مصالح شركاتها العابرة للقارات. واكتفت حالياً بالرجوع للسياسة القديمة التي بدأتها بالذات بعد الحرب العالمية الثانية، من رعاية للأنظمة الاستبدادية، واعتبارها صديق رأس المال الأميركي. وفي سبيل الهدف الاقتصادي لإنقاذ الاقتصاد الأميركي، بجانب أهداف استراتيجية أخرى تتعلق بأمن «إسرائيل»، تبدلت الوسائل، ومن هذه الوسائل بجانب رعاية الأنظمة المستبدة، أن الإدارة الأميركية تعمل حالياً على إشعال نار الفتنة بين السنّة والشيعة، وهذا موضوع يحتاج لوقفة أخرى..

كان الأمريكان يتوقعون ان يسجد العراقيون لهم شكرا على تخليصهم من صدّام... صُدم الأمريكان بالشعار الذي كانت الجماهير تترنم به ... «لا أمريكا ولا صدّام.. نعم نعم للإسلام، فكان ذلك صدمة حطمت الحلم الأمريكي بتغيير ثقافي عميق يستهدف دور الإسلام الحقيقي.

Saggad1990@hotmail.com

عادل العالي

بهائم أم بشر!

إن عمال القطاع الخاص وهي الشريحة الهامة في عجلة الاقتصاد الوطني والذي يعتمد على سواعدهم وإنتاجهم المثابر نحو الرقي والنهوض بالوطن واقتصاده والذي يتطلب من القطاع الخاص الاهتمام والحرص علي توفير العدالة لعمالها وتقريب المزايا والمكتسبات التي حصل عليها موظفو قطاع الحكومة مع عمّال القطاع الخاص وألا يكون هناك تميز أو ظلم نحو عمّال القطاع الخاص .. هذه الكلمات يتغنى بها مجلس رئيس الوزراء والرسميون ليل نهار، ولكن تبقى هذه الطبقة مغضوباً عليها ومهضوماً حقها.

ولعل أبرز الأسباب ((المفتعلة)) لتهميش القطاع الخاص من قبل السلطة ومجلس رئاسة الوزراء المتمثلة في رئيسها، واستثنائه من الزيادات السنوية والمكافآت، هي: أن مؤسسات القطاع الخاص تأوي أعداداً كبيرة ما يعادل ٦٥٪ من طبقة ليست مرغوبة لديها، بدواعي أنها لا تنتمي للقطاع العام، وليس مشمولين كأخوتهم في باقي وزارات الدولة ومؤسساتها، علاوة على ذلك، التمييز الصارخ / الواضح والمفتعل الذي يتخذه مجلس الوزراء وحكومته اتجاه أبناء الوطن من فئة ((PS))، وكأن الله كتب على عمال الخاص بالعناء والشقاء والعيش تحت خط الفقر.

وإلا لماذا يُستثنى القطاع الخاص من الإجازات الطارئة؟، ولماذا يتمتع موظفو القطاع العام بإجازة عرفة بينما القطاع الخاص لا يحصل عليها كالبقية؟ لماذا تعوض الإجازات الرسمية لهم وللخاص لا؟ أليس هذا يعد تمييز صارخ بين عمال البحرين في القطاعين العام والخاص؟ هل عمال القطاع الخاص يقلون شأناً ومكانة عن أخوانهم في القطاع العام؟ أم انهم بهائم والبقية بشر؟ أليس هم صانعوا المستقبل وهم الخلف الواعد كما تدعون يا أرباب السياسة؟ أليس هذا التمييز ((المخطط)) يجبر العمالة البحرينية على رفض الانخراط في القطاع الخاص لخلوه من الميزات والعوائد التي يحصل عليها موظفو القطاع العام.

كلمات دائماً ما ترددها الحكومة ورئيسها: بأن شباب القطاع الخاص هم عماد المستقبل، أتيحوا لهم الفرصة وأعطوهم الثقة.. ولكن يبقى هذا ((الهراء المستفحل)) حبراً على ورق ولا يقبل التفعيل.

ويذكر أن كل مواطن يقل مدخوله عن ٣٥٧ دينار في مملكة ((التنمية الحضرية)) يقع تحت خط الفقر، وأن أكثر من ٨٠٪ في القطاع الخاص هم كذلك، إذاً، لماذا لا تنشئ الحكومة صندوق دعم لعمال الخاص ممن تقل رواتبهم عن ٤٠٠ دينار لتنتشلهم من الفقر؟ أليس أفضل من نهب المال العام ومن ثم استرداده من جيوب الفقراء؟ أم أن جيوب البعض لم تمتلئ من خيرات وفائض الدولة ليومنا هذا؟ هل تنتظر الدولة احتجاجاً ثم إضراباً وعصياناً؟ أجيبوا!

adel_alaali@hotmail.com